تنبيهات عامة

الأول: اعلم ـ رحمك الله ـ أن الملة المحمدية تنقسم إلى اعتقاديات وعمليات.

فالاعتقاديات هي علم التوحيد، والصفات، وأصول الدين، وعمل القلب فيها التصديق، وتُسَمَّى: «أصلية».

أما العمليات فهي ما تعلَّق بكيفية العمل من الشرائع والأحكام، وتُسَمَّى «فرعية».

وعلم التوحيد هو: «العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية»؛ وعليه، فمسائل الاعتقاد هي صلب الإسلام وأصله الأصيل، وبها يمتاز المؤمن من الكافر، وأصحاب الجنة مِن أصحاب الجحيم؛ إذا علمت هذا، فلا تغتر بقول من خالف أهل السنة والجماعة في عقائدهم، وشذ عن إجماعهم، مدَّعيًا أن هذه مسائل نظرية لا يترتبُ عليها عمل، ولا تهم المسلمَ في قليل أو كثير[١].

الثاني: إن المسائل العلمية الخبرية ممَّا ابتلى الله ـ تبارك وتعالى ـ به عبادَهُ؛ ليمتحن إيمانَهم، ويَميز الخبيث من الطيب، والمصدِّق من المكذِّب، فإن قِيل «بل لا تدخلوا هذه المداخل؛ فإن صحابة رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ لم يدخلوا في شيء من هذه الأمور، وقد يسعُكم ما وسعهم».

فالجواب: نعم، كان يسعنا ما وسعهم ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ، ما لم نُبْتَلَ بمن يثير الشبهات، ويُشكِّك العوامَّ في دينهم، ومَثَلُنا معكم كمثلِ رجل في نهر عظيم كثير الماء، كاد أن يغرق من قِبَل جهلِهِ بالمخاضة[٢]، فيقول له آخرُ: «اثبت مكانك، ولا تطلبن المخاضة»، وَيَسَعُنا ما وسعهم ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ، لكن ليس بحضرتنا مثل الذي كان بحضرتهم، وقد ابْتُلِينَا بمن يطعن علينا، فلا يسعنا أن لا نعلمَ من المخطئ منا والمصيبُ، مع أن الرجل إذا كفَّ لسانه عن الكلام فيما اختلف الناس فيه ـ وقد سمع

(١) انظر ص(١٦٣)، وانظر «معجم المناهي اللفظية»، ص(٤٩).

(٢) المَخَاضة من النهر الكبير: المَخاض، وهو الموضع القليل الماء الذي يعبر فيه الناسُ النهر مشاةً ورُكبانًا. «المعجم الوسيط» (١/٢٧١).

ذلك ـ لم يُطِقْ أن يكف قلبه؛ لأنه لا بد للقلب من أن يكره أحد الأمرين، أو الأمرين جميعًا، أما أن يحبهما جميعًا ـ وهما مختلفان ـ، فهذا ما لا يكون، وإذا مال القلب إلى الجوْر أحبَّ أهله، وإذا أحبَّ القوم كان منهم؛ وإذا مال القلب إلى الحق وأهله، كان لهم وليًا؛ وذلك لأن تحقيق الأعمال لا يكون إلا من قِبَل القلب(١).

الثالث: تنازع السلفُ في كثير من مسائل الأحكام، ولم يتنازعوا ـ بحمد الله ـ في أصول التوحيد؛ بل أثبتوها، وصدَّقوا بها، بغير تأويل ولا تبديل، ولا تكذيب، فسُمُّوا أهل السنة والجماعة؛ خلافًا لأهل البدع والافتراق؛ ذلك أن الخلاف في الفروع دائر بين الخطإ والصواب، وصاحبه المجتهد دائر بين الأجر مع العذر، وبين الأجرين مع الشكر؛ أما الخلاف في أصول الدين فدائر بين الحق والضلال، وصاحبُه دائر بين الكفر والإيمان، وبين الهلاك والنجاة، ولا سبيل إليها إلا باتباع مذهب السلف؛ والمراد بمذهب السلف في العقائد ما كان عليه الصحابة الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ، وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأئمة الدين ممن شهدت لهم الأمة الوسط بالإمامة، وعُرِف عِظم شأنهم في الدين، وتلقى الناس كلامهم خَلَفٌ عن سلف، دون من رُمِي ببدعة، أو اشْتُهِرَ بقلب غير مَرْضِيٍّ؛ مثل الخوارج، والشيعة، والقدرية، والمرجئة.

الرابع: ومنشأ فساد الأمم والأديان إنما هو تقديم الرأي على الوحي، والهوى على الشرع، والعقل على النقل، وما استحكمت في أمة إلا تم خرابها، وأصل ضلال الفرق أنهم يبتدعون أصولًا توافق أهواءهم، ثم يقدمونها على النصوص الصريحة، فيتحكمون بها في الأدلة النقلية، وقد أُمِرُوا أن يتحاكموا إليها، أما الأحاديث فيكذِّبونها، وأما الآيات فيؤوِّلونها، ويحرفونها عن مواضعها.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»، في شرحه لحديث حذيفة رضي الله عنه «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»: «ويؤخذ منه ذم من جعل للدين أصلًا خلاف الكتاب والسنة،

---

(١) انظر: «العالم والمتعلم» المنسوب إلى أبي حنيفة النعمان، ص(٣٤-٣٥).

وجعلهما فرعًا لذلك الأصل الذي ابتدعوه، وفيه وجوب رد الباطل، وكُلِّ ما خالف الهدي النبوي، ولو قاله من قاله، مِن رفيع أو وضيع»[١]. اهـ.

الخامس: من لم يُسَلِّمْ للمنقول، وقابله بالرد المعقول، فهو ضالٌّ مخبول، قال الطحاوي ـ رحمه الله ـ: «ما سَلِم في دينه إلا من سَلَّمَ لله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، ولرسوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، ورَدَّ علم ما اشتبه عليه إلى عالِمِهِ»، وهذا هو ما سلكه السلف الصالح ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ، ومن لا يسلكْ سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلمْ برأيه، وما يظنُّه دينَ الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ، ولم يتلَقَّ ذلك من الكتاب والسنة، فهو مأثوم، وإن أصاب الحق؛ ومن أخذ من الكتاب والسنة فهو مأجور، وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره، وقال الطحاوي ـ أيضًا ـ: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام، فمن رام علم ما حُظِر عنه عِلْمُه، ولم يقنع بالتسليم فهمُه، حجبه مَرامُه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان»[٢]. اهـ.

وقال العلاَّمَةُ محمد حبيب الله الشنقيطي ـ رحمه الله ـ:

«هذه السمعيات التي صحت الأحاديث فيها ليس للمسلم السليم العقيدة إلا تصديقها، دون تزلزل في العقيدة؛ إذ لا مجال للعقل، عند أهل السنة، إلا بقدر ما ثبت من النقل، كما أشار إليه ابن عاصم في «مرتقى الوصول إلى علم الأصول» بقوله:

«إذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مَجَالٌ فِي النَّظَرْ   إلَّا بِقَدْرِ مَا مِنَ النَّقْلِ ظَهَرْ»[٣]. اهـ.

السادس: والفرقة الناجية هي التي تتبعُ مذهب السلف، وهي باقية إلى قيام الساعة؛ لقوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وقد سُئِل عن صفتها، فقال: «هِيَ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»[٤]، وقوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي

---

(١) «فتح الباري»، (١٣/٣٧).

(٢) «شرح الطحاوية»، ص(١٤٠)، (١٥٥).

(٣) «فتح المنعم»، (٢/١٧٤).

(٤) عجز حديث رواه الترمذي، (٢٦٤١)، وقال: «حديث مُفَسَّر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه»؛ والحاكم (١/١٢٨-١٢٩)؛ والآجُرِّي في «الشريعة»، ص(١٥)، وفي سنده =

ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»(١)، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ الْحَقَّ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ»، قال نُعَيْمُ بن حَمَّاد: «يعني إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد، وإن كنت وحدك؛ فإنك أنت الجماعة حينئذ»(٢)، وعن سفيان الثوري قال: «لو أن فقيهًا على رأس جبل، لكان هو الجماعة»(٣).

والفرقة الناجية في هذه الأزمان ليست هي «السواد الأعظم»؛ لأن كثرة العدد لا تأثير لها في ميزان الحق؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴿١٠٣﴾﴾ [يوسف:١٠٣]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [الأنعام:١١٦]، وقال ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً: اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ»(٤).

ولا تقتصر الفرقة الناجية على الصحابة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ، وإن كانوا خير أمة أخرجت للناس، وهم الأسوة لمن بعدهم، وهم أفضل القرون، وهم الفرقة الناجية في عصرهم، أما بعدهم، فهي موجودة في طائفة غيرهم؛ لقوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»(٥).

وقد رَجَّحَ كثير من الأئمة تعريف الفرقة الناجية بأنهم «أهل الحديث، وأصحاب

= «عبدالرحمن بن زياد»، وهو ضعيف، انظر: «تهذيب التهذيب»، (٦/١٧٣)؛ وانظر ـ أيضًا ـ: «السلسلة الصحيحة»، (٢٠٣).

(١) حديث صحيح مستفيض عن جماعة من الصحابة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ، رواه الإمام أحمد، والشيخان من طريق معاوية، والمغيرة بن شعبة، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، وأبو داود، والحاكم من طريق ثوبان، ومسلم من طريق عقبة بن نافع، وعن أبي أمامة في «المسند»، وفيه وفي أبي داود والحاكم من طريق عمران بن حُصَيْن، وفي المستدرك ـ أيضًا ـ من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) «الباعث على إنكار البدع والحوادث»، لأبي شامة ص(٢٢)، وعزاه إلى البيهقي في «المدخل»، وانظر: «شرح أصول الاعتقاد»، للالكائي (١/١٠٩).

(٣) «شرح السنة»، (١/٢٧٩).

(٤) رواه بنحوه ابن ماجه (٣٩٩٣)؛ وابن أبي عاصم في «السنة»، (١/٣٢)، وانظر: «السلسلة الصحيحة»، (٢٠٣)، (١٤٩٢).

(٥) تقدم آنفًا.

الأثر»؛ وما ذاك إلا لأنهم أقرب الناس إلى تحقيق ما كان عليه السلف، وأَتْبَعُهُمْ لهم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.

«قال عبد الله بن المبارك في حديث: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ»: «هم عندي أصحاب الحديث»، وقال علي بن المديني: «هم أصحاب الحديث»، وقال أحمد بن حنبل: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث، فلا أدري من هم»، وقال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري في نفس الحديث: «يعني أصحاب الحديث»، وقال أحمد بن سنان: «هم أهل العلم وأصحاب الأثر» »[1].

وقال الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني - رحمه الله -:

«لما سُئِلَ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عن الفرقة الناجية قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»[2]، فلا بد من تَعَرُّفِ ما كان عليه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وأصحابه، وليس طريق معرفته إلا النقل، فيجب الرجوع إلى ذلك، وقد قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «لَا تُنَازِعُوا الْأَمْرَ أَهْلَهُ»[3].

فكما يُرْجَعُ في مذاهب الفقهاء الذين صاروا قدوةً في هذه الأمة إلى أهل الفقه، ويُرْجَعُ في معرفة اللغة إلى أهل اللغة، وفي النحو إلى أهل النحو، وكذا يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وأصحابهُ إلى أهل الرواية والنقل؛ لأنهم عُنُوا بهذا الشأن، واشتغلوا بحفظه، والفحص عنه ونقله، ولولاهم لاندرس علم سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، ولم يقف أحد على هديه

---

(١) انظر: «شرف أصحاب الحديث»، للخطيب البغدادي، ص (٢٥/٢٧).

(٢) تقدم ص(١٩).

(٣) أصل الحديث رواه البخاري (١٦٧/١٣)، في الأحكام، باب كيف يُبَايِعُ الإمامَ الناسُ؛ ومسلم، (١٧٠٩) في الإمارة؛ والموطأ (٤٤٥/٢)؛ والنسائي (١٣٧/٧-١٣٨)؛ وابن ماجه، (٢٨٦٦)، من حديث عبادة بن الصامت ﷺ قال: «بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَلَّا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»... الحديث.

وطريقته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -.

فإن قيل: «فقد كثرت الآثار في أيدي الناس، واختلطت عليهم». فالجواب أن نقول: ما اختلطت إلا على الجاهلين بها، فأما العلماء بها فإنهم ينتقدونها انتقادَ الجهابذةِ الدراهمَ والدنانيرَ، فيميزون زيوفَها، ويأخذون خيارها، ولئن دخل في أغمار الرواة من وُسِم بالغلط في الأحاديث، فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث، وورثة العلماء، حتى إنهم عدوا أغاليط من غلط في الإسناد والمتون، بل تراهم يعدون على كل واحد منهم في كم حديث غلط؟ وفي كم حرفٍ حَرَّف؟ وماذا صحَّف؟»[(١)]. اهـ بتصرف يسير.

وقال الإمام الحميدي صاحب «الجمع بين الصحيحين» من قصيدة له وافرة:

وَلَوْلَا رُوَاةُ الدِّينِ ضَاعَتْ وَأَصْبَحَتْ ... مَعَالِمُهُ فِي الْآخِرِينَ تَبِيدُ
هُمُو حَفِظُوا الْآثَارَ مِنْ كُلِّ شُبْهَةٍ ... وَغَيْرُهُمُو عَمَّا اقْتَنَوْهُ رُقُودُ
وَهُمْ هَاجَرُوا فِي جَمْعِهَا وَتَبَادَرُوا ... إِلَى كُلِّ أُفْقٍ وَالْمَرَامُ كَئُودُ
وَقَامُوا بِتَعْدِيلِ الرُّوَاةِ وَجَرْحِهِمْ ... قِيَامَ صَحِيحِ النَّقْلِ وَهْوَ حَدِيدُ
بِتَبْلِيغِهِمْ صَحَّتْ شَرَائِعُ دِينِنَا ... حُدُودٌ تَحَرَّوْا حِفْظَهَا وَعُهُودُ
وَصَحَّ لِأَهْلِ النَّقْلِ مِنْهَا احْتِجَاجُهُمْ ... فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا عَانِدٌ وَحَقُودُ[(٢)]

وقال الإمام أبو بكر الخطيب البغدادي - رحمه الله - في «شرف أصحاب الحديث»:

«وقد جعل الله - تَعَالَى - أهلَهُ - أي الحديث - أركانَ الشريعة، وهَدَمَ بهم كل بدعة شنيعة؛ فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن

(١) نقله عنه الإمام المحقق ابن القيم - رحمه الله -، فانظره في: «مختصر الصواعق المرسلة»، (٢/٤١٠).
(٢) نقله القاسمي في «قواعد التحديث»، ص (٤٠٣).

رأيًا تعكُفُ عليه، سوى أصحاب الحديث؛ فإن الكتاب عُدَّتُهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يُعَرِّجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يُقْبَلُ منهم ما رَوَوْا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعُدول، حَفَظَةُ الدين وخَزَنَتُه، وأوعية العلمِ وحَمَلَتُه، إذا اخْتُلِفَ في حديث، كان إليهم الرجوع، فما حكموا به، فهو المقبول المسموع، ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نَبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر، مَنْ كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر إليهم بالسوء حسير، وإن الله على نصرهم لقدير»(١).

وقال ـ أيضًا ـ رحمه الله ـ: «فقد جعل رب العالمين الطائفةَ المنصورة حُرَّاسَ الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين؛ لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين، فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراريِّ والبحار، في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يُعَرِّجُونَ عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولًا وفعلًا، وحَرَسُوا سنته حفظًا ونقلًا، حتى ثَبَّتُوا بذلك أصلها، وكانوا أَحَقَّ بها وأهلَها، وكم من مُلْحِدٍ يروم أن يَخْلِط بالشريعة ما ليس منها، والله ـ تَعَالَى ـ يَذُبُّ بأصحاب الحديث عنها، فهم الحُفَّاظُ لأركانها، والقوامون بأمرها، وشأنها، إذا صُدِفَ عن الدفاع عنها، فهم دونها يناضلون، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾»(٢). اهـ.

السابع: كل حديث صح إسناده إلى النبي ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ فالإيمان به واجب على كل مسلم، وذلك من تحقيق الشهادة بأن محمدًا ـ صَلَّى اللَّهُ

(١) «شرف أصحاب الحديث» ص(٨ ـ ١٠).
(٢) «السابق».

عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - رسول الله، وقد قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»(١).

قال الإمام الشافعي - رحمه الله - تَعَالَى -:

«إذا حدَّث الثقة عن الثقة إلى أن ينتهي إلى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فهو ثابت، ولا يُتْرَكُ لرسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - حديثٌ أبدًا، إلا حديثٌ وُجِد عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - آخرُ يُخَالِفُهُ»(٢). اهـ.

وقال الإمام أحمد - رحمه الله - تَعَالَى -:

«كل ما جاء عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - بإسناد جيد أقررنا به، وإذا لم نقر بما جاء به الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، ودفعناه، ورددناه، رددنا على الله أَمْرَهُ، قال الله - تَعَالَى -: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾(٣) [الحشر: ٧].

وروى القاضي أبو الحسين في «طبقات الحنابلة» من طريق أبي بكر الآدمي المقري: حدثنا الفضل بن زياد القطَّان قال: سمعت أبا عبدالله - يعني أحمد بن حنبل - يقول: «من رَدَّ حديثَ رسولِ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - فهو على شَفَا هَلَكَةٍ»(٤).

وذكر القاضي أبو الحسين - أيضًا - في ترجمة الحسن بن علي بن خلف أبي محمد

(١) البخاري (٣/٢١١)، في أول الزكاة، (١٢/٢٣٣)، في استتابة المرتدين؛ ومسلم (٢١) في الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله؛ والترمذي (٢٦١٠) في الإيمان، الباب الأول؛ والنسائي (٥/١٤) في الزكاة، باب مانع الزكاة؛ وأبو داود (٢٦٤٠)، في الجهاد، باب عَلَامَ يُقَاتَلُ المشركونَ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) نقله في «الرد القويم على المجرم الأثيم»، ص (٢ - ٣).

(٣)، (٤) نقله في «الرد القويم على المجرم الأثيم»، ص (٢ - ٣).

البربهاري ـ وهو من أعيان العلماء في آخر القرن الثالث وأول القرن الرابع من الهجرة ـ أنه قال في كتابه «شرح السنة»: «إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، ولا يقبلها، أو ينكر شيئًا من أخبار رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ فاتَّهِمْهُ على الإسلام؛ فإنه رجل رديء المذهب والقول، وإنما يطعن على رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وعلى أصحابه؛ لأنا إنما عَرَفْنَا الله، وعَرَفْنَا رسوله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وعَرَفْنَا القرآن، وعَرَفْنَا الخير والشر، والدنيا والآخرة بالآثار»(١). اهـ.

وقال البربهاري ـ أيضًا ـ: «وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يريد غير الآثار، فاتَّهِمْهُ على الإسلام، ولا تشكَّ أنه صاحب هوًى مُبْتَدِع»(٢). اهـ.

وذكر القاضي أبو الحسين في ترجمة إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا أنه قال: «من خالف الأخبار التي نقلها العدل عن العدل موصولة بلا قطع في سندها، ولا جرح في ناقليها، وتجرأ على ردها، فقد تهجم على رد الإسلام؛ لأن الإسلام وأحكامه منقولة إلينا بمثل ما ذكرت»(٣). اهـ.

وقال الموفَّق أبو محمد المقدسي في «لمعة الاعتقاد»:

«ويجب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ، وصح به النقل عنه فيما شهدناه، أو غاب عنا، نعلم أنه حقٌّ وصدقٌ، وسواء في ذلك ما عقلناه، وجهلناه، ولم نطلع على حقيقة معناه؛ مثل حديث الإسراء والمعراج، ومن ذلك أشراط الساعة؛ مثل خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم ـ عليه السلام ـ، فيقتله، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وأشباه ذلك مما صح به النقل»(٤). اهـ.

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ـ رحمه الله ـ تَعَالَى ـ:

---

(١) «طبقات الحنابلة»، (٢/٢٥).
(٢) «السابق»، (٢/٣٦).
(٣) نقله عن «السابق» الشيخ محمود التويجري ـ رحمه الله ـ في «الرد القويم على المجرم الأثيم»، ص(٤).
(٤) «لمعة الاعتقاد»، ص(٢٠-٢١).

«والتحقيق أن كلام رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ حق، وليس أحد أعلمَ بالله من رسوله، ولا أنصح لأمته منه، ولا أفصح، ولا أحسن بيانًا منه، فإذا كان كذلك كان المتحذلق، والمنكِر عليه، من أضل الناس، وأجهلهم، وأسوئهم أدبًا، بل يجب تأديبه وتعزيره، ويجب أن يُصانَ كلامُ رسول الله ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ـ عن الظنون الباطلة، والاعتقادات الفاسدة»[١] . اهـ.

الثامن: حول استعمال وصف «المهدي» بالمعنى اللغوي العام:

المهدي لغة اسم مفعول من «هُدِيَ»، والْهُدَى هو الرشاد، والدلالة كما في «الصِّحَاح»[٢] ، وفي «لسان العرب»: «الهدى: ضد الضلال، وهوالرشاد، وفي الحديث: «سُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ»، المهدي: الذي قد هداه الله إلى الحق، قد اسْتُعْمِلَ في الأسماء، حتى صار كالأسماء الغالبة»[٣] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه : «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يُوشِكُ مَنْ عَاشَ مِنْكُمْ أَنْ يَلْقَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ إِمَامًا مَهْدِيًّا، وَحَكَمًا عَدْلًا»[٤] ... الحديث.

وعن العرباض بن سارية رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ : «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ»، ... الحديث[٥] .

قال ابن الأثير: «المهدي: الذي قد هداه الله إلى الحق، ويريد بـ«الخلفاء المهديين» أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليًا ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ، وإن كان عامًّا في كل من سار سيرتهم»[٦] . اهـ.

---

(١) نقله عنه الشيخ زكريا علي يوسف ـ رحمه الله ـ في «مشكلات الأحاديث»، ص(١٥٩ـ١٦٠).

(٢) «الصِّحاح»، للجوهري (٢٥٣٣/٦).

(٣) «لسان العرب»، (٣٥٣/١٥ـ٣٥٤).

(٤) رواه الإمام أحمد (٤١١/٢).

(٥) أخرجه الإمام أحمد (١٢٦/٤)؛ وأبو داود (٢٠٠/٤)، (٤٦٠٧)؛ والترمذي (٤٤/٥)، (٢٦٧٦)؛ وابن ماجه (١٦/١)، (٤٢ ـ ٤٤)؛ والدارمي (٤٥/١)، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه الضياء المقدسي، وغيره.

(٦) «النهاية في غريب الحديث والأثر»، (٢٥٤/٥).

وكان من دعاء النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ، زَيِّنَّا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ»(١).

ودعا ﷺ لمعاوية رضي الله عنه فقال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، وَاهْدِ بِهِ»(٢)، وكذلك دعا ﷺ لجرير بن عبدالله البجلي رضي الله عنه: «اللَّهُمَّ، ثَبِّتْهُ(٣)، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا»(٤)، ودعا ﷺ لأبي سلمة رضي الله عنه فقال: «اللَّهُمَّ، اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ»(٥)... الحديث.

وَمِن استعمالاته اللغوية قول حسان بن ثابت رضي الله عنه يرثي رسول الله ﷺ:

مَا بَالُ عَيْنِي لَا تَنَامُ كَأَنَّمَا ... كُحِلَتْ مَآقِيهَا بِكُحْلِ الْأَرْمَدِ
جَزَعًا عَلَى الْمَهْدِيِّ أَصْبَحَ ثَاوِيًا ... يَا خَيْرَ مَنْ وَطِئَ الْحَصَى لَا تَبْعَدِ(٦)

وقال زهير بن القين يخاطب الحسين بن علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -:

أَقْدِمْ هُدِيتَ هَادِيًا مَهْدِيًّا ... فَالْيَوْمَ تَلْقَى جَدَّكَ النَّبِيَّا(٧)

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/٢٦٤)؛ والنسائي (٣/٥٤-٥٥)، وقال الألباني في «تحقيق المشكاة»، (٢/٧٧٠)، (٢٤٩٧): «إسناده جيد».

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤/٢١٦)؛ والترمذي (٥/٦٨٧)، وصحح إسناده الألباني في «تحقيق المشكاة»، (٣/٢٨١)، (٦٢٣٥).

(٣) كان جرير رضي الله عنه لا يثبت على الخيل، فضرب رسول الله ﷺ صدره، ودعا له بهذا الدعاء.

(٤) أخرجه البخاري في الجهاد (٦/١٨٩)؛ والمغازي (٨/٧٠)، وابن ماجه (١/٥٦)، والإمام أحمد (٤/٣٦٢، ٣٦٥).

(٥) أخرجه مسلم (٢/٦٣٤)؛ وأبو داود (٣/١٩١)؛ والإمام أحمد (٦/٢٩٧).

(٦) «السيرة النبوية»، لابن هشام (٢/٦٦٩).

(٧) «البداية والنهاية»، (٨/١٨٤)، وانظر مزيدًا من الشواهد اللغوية ص (١٥١، ٣٧٠، ٣٧١).

التاسع: مجمل عامٌّ لصفات المهدي المنتظر، كما جاءت في الأحاديث:

اسمه محمد بن عبدالله، من أهل بيت النبي ﷺ، من ولد فاطمة ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ، أجلى الجبهة، أقنى الأنف، يُصْلِحُهُ الله في ليلة، تُملأ الأرض قبل خلافته ظُلْمًا وجَوْرًا، فيملؤها بعد خلافته قسطًا وعدلًا، وذلك في آخر الزمان.

يملك سبع سنين، يسقيه الله الغيث، وتُخْرِجُ الأرض نباتها، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، وتنعم في عهده نعمة لم تَنْعَمْهَا قطُّ، يُعْطِي المال صَحاحًا، ويحثيه حثيًا، لا يعده عدًّا.

ينزل عيسى ابن مريم فيصلي وراءه؛ مما يستلزم أن يكون المهديُّ معاصرًا خروجَ الدجَّال؛ لأن عيسى ـ عليه السلام ـ يقتله بعد نزوله من السماء.

* * *

قال العلامة يوسف بن يحيى المقدسي الشافعي السُّلَمِيُّ ـ رحمه الله ـ في مدح «المهدي المنتظر»:

بِـهِ لِمَحَاسِـنِ الشَّـرْعِ انْتِظَـامُ ... بِـهِ لِمَفَاسِـدِ الشِّـرْكِ انْصِـرَامُ
ومِـنْـهُ لِمَنْ يُـخَـالِـفُـهُ احْـتِـرَامُ ... وَمِـنْـهُ لِمَنْ يُـخَـالِـفُـهُ اخْـتِـرَامُ
تُحَـلَّـى مِـنْ أَيَـادِيـهِ الـنَّـوَادِي ... وَيُجْلى مِنْ مَحَاسِنِهِ الظَّلَامُ
عَـلَـيْـهِ مُـجَـدَّدًا فِي كُـلِّ يَـوْمٍ ... مِنَ اللَّـهِ التَّـحِيَّةُ والسَّـلامُ (*)

*

(*) «عِقْدُ الدُّرَر في أخبار المنتظر» ص(٦).